وثمانون هكذا في الفتح وهذا خارج عن الموقوفات والمقاطيع قال
المصنف وافق مسلم على ما فيه الا ثمانمائة وعشرين حديثا وعدة
الأحاديث المسندة في صحيح مسلم اربعة الآلاف باسقاط المكرر
وفيهما اى البخاري ومسلم التكرار للأحاديث جما اى كثيرا واف
وقد علمت جملة ما في البخاري مع المكررات قال الحافظ العراقي
ومسلم يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه قال وقد رأيت
عن ابي الفضل احمد بن سلمة انه اثنا عشر الف حديث وقال الميانجي
ثمانية آلاف والله اعلم قال الحافظ ابن حجر وعندي في هذا نظر انتهى
وكل منهما من الحديث الصحيح فوته كثير لأنهما لم يستوعباه في كتابيهما
ولا التزماه فقد قال البخاري ما ادخلت في كتاب الجامع الا ما صح وتركت
من الصحاح لملال الطول وقال مسلم ليس كل شيء عندي صحيح
وضعته ههنا انما وضعت ما اجمعوا عليه يريد ما وجد عنده
فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وان لم تظهر اجتماعها في بعضها
عند بعضهم قاله ابن الصلاح وقيل اراد اجماع احمد وابن معين
وعثمان بن ابي شيبة وسعيد بن منصور وقال الحافظ ابو عبد الله
محمد بن يعقوب نجل اى ابن اخرم النيسابوري شيخ الحاكم لم يفتهما
من الصحيح الا يسير واعترض عليه بقول البخاري وما تركت
من الصحاح اكثر قال ابن الصلاح والمستدرك كتاب كبير يشتمل مما
فاتهما شيء كثير وان يكن عليه في بعضه مقال فانه يصفو له صحيح كثير
وأجاب المصنف بقوله مراده اى ابن الاخرم بذلك على اصح الصحيح
لا مطلق الصحاح فاحمل كلامه عليه اخذا من كلام الحاكم ابي عبد الله
النيسابوري اى في كتابه المدخل الى كتاب الاكليل فانه ذكر فيه ان
الصحيح من الحديث عشرة الأول اختيار الشيخين وهو الدرجة الأولى
ان لا يذكر الا ما رواه صحابي مشهور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم
له راويان ثقتان فاكثر ثم يرويه تابعي مشهور بالرواية عن

الصحابة

ومسلم اربعة الآلاف
وفيهما التكرار جما واف
من الصحيح فوته كثير
وقال نجل اخرم يسير
مراده على الصحيح فاحمل
اخذا من الحاكم اى في المدخل

على تشرع

الصحابة له ايضا راويان ثقتان فاكثر ثم يرويه عنه من اتباع التابعين
الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط ثم كذلك ثم يتد وله اهل الحديث
بالقبول الى وقتنا كالشهادة على الشهادة قال والاحاديث المروية بهذه
الشريطة عددها عشرة آلاف حديث قال المصنف وحينئذ يعرف
منه الجواب عن قول ابن الأخرم فكأنه اراد لم يفتهما من اصح الصحيح
الذى هو الدرجة الأولى وبهذا الشرط الا القليل والأمر كذلك وقال الامام
محيي الدين النووي في تقريبه الصواب انه لم يفت الاصول الخمسة
اى الصحيحين وسنن ابي داود والترمذي والنسائي ولم يدخل في الاصول
سنن ابن ماجه وقد اشتهر في زمنه وبعده جعل الاصول ستة بادخاله
فيها كأنه لما قيل ان كل ما انفرد به عن الخمسة فهو ضعيف لكن تعقب
بانه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة من ماصح من الاحاديث
الا النزر بفتح النون وكسر الزاي اى اليسير فاقبله اى هذا الكلام منه
ودن اى جازم ولا تعترض عليه وحينئذ فاحمل مقال اى قول
الامام البخاري احفظ مائة الف حديث صحيح وهذا مراد الناظم بقوله
عشر بضم العين واسكان الشين الف الف احوى على انه اراد مع
مكرر من الاحاديث المسندة ووقف اى موقوفات قال العراقي فربما
عد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين قيل ويؤيده هذا
هو المراد ان الاحاديث الصحاح التي بين اظهرنا بل وغير الصحاح
لو تتبعت من المسانيد والجوامع والسنن والاجزاء وغيرها لما بلغت
مائة الف بلا تكرار بل ولا خمسين الفا ويبعد كل البعد ان يكون رجل
واحد حفظ ما فات الأمة جميعه فانه انما حفظه من اصول
مشايخه وهي موجودة انتهى فليتأمل وخذه اى الحديث الصحيح
الزائد على الصحيحين حيث امام حافظ عليه اى على صحته نص
ونقل عنه ذلك باسناد صحيح كما في سؤالات احمد بن حنبل وسؤالات
ابن معين وغيرهما وخذه ايضا من مصنف بفتح النون يجمعه

النووي لم يفت الخمسة من
ماصح الا النزر فاقبله ودن
واحمل مقال عشر الف الف
احوى على مكرر ووقف
وخذه حيث حافظ عليه نص
ومن مصنف يجمعه

اى احفظ ومائة الف حديث في الصحيح
انتهى وتلخص وتعلق باحمل قوله على

لبخ

Copyright © King Saud University